

## أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

إنما هو على التوسُّعِ بإسقاط الخافض لا على الطرفية فإنه لا يطرد تَعَدُّى الأفعال إلى الدار والبيت على معنى ( ( فى ) ) لا تقول : صَلَّيْتُ الدَّارَ ( ( ولا ) ) نِمْتُ البَيْتَ ( ( .

فصل .

وحكمه النَّصْبُ اللفظُ الدال على المعنى الواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاثُ حالاتٍ .  
إحداها : أن يكون مذكوراً ك ( ( مَكْتُوهُ هُنَا أَرْمُنَاً ) ) وهذا هو الأصل .  
والثانية أن يكون محذوفاً جوازاً وذلك كقولك : ( ( فَرَسَخَيْنِ ) ) أو ( ( يَوْمَ الْجُمُعَةِ ) ) جواباً لمن قال ( ( كَمْ سِرْتِ ) ) أو ( ( مَتَى صُمْتِ ) ) .  
والثالثة أن يكون محذوفاً وجوباً وذلك في ست مسائل وهي أن يقع صفةً ك ( ( مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوَقَّ غُصْنٍ ) ) أو صلةً ك ( ( رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ ) ) أو حالاً ك ( ( رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ ) ) أو خبراً ك ( ( زَيْدٌ عِنْدَكَ ) ) أو مُشْتَبَهَلاً عنه ك ( ( يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ ) ) أو مسموعاً بال حذف لا غَيْرُ كقولهم ( ( حِينئذٍ الْآنَ ) ) أى : كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن